Route Educational & Social Science Journal
Volume 7 (1); January 2020

Artical History

Received	Accepted	Available Online
30.12.2019	19.01.2020	31.01..2020.

MEASUREMENT AND ANALYSIS OF FLUCTUATIONS IN OIL REVENUES AND THEIR IMPLICATIONS FOR THE ECONOMIC GROWTH OF THE PERIOD 2003-2017

Asst. Prof .Dr. Ghufran Hatem ALWAN AL-JUBOORI[1]
Prof. Dr. Manahel Mustafa ABODULHAMEED[2]

Abstract

Oil wealth is one of the basic components of sustainable development in countries that have wealth and can achieve economic growth faster and better than those we do not. However, the high reliance on this wealth to finance their programs and growth rates has made their economies more attractive to the oil market. The global oil price fluctuations are due to political and economic reasons, notably the imbalance of market power and the impact on prices on oil prices and oil revenues. The effects of fluctuation in oil prices vary sharply and the effects of fluctuations in oil prices differ on the exporting countries according to the contribution of the oil sector in the composition of the GDP and the main source of financing for its public expenditure. In Iraq it is very clear that the Iraqi economy is a one-sided economy based on oil revenues. To fulfill all its obligations, noting that the oil sector is the largest share in the composition of GDP, so the effects of fluctuations in oil prices reflected heavily on oil revenues and thus reflected their impact on economic growth. In view of the above, the aim of the research is to show the effects of fluctuations in oil revenues on economic activity in Iraq and on some macroeconomic indicators, including economic growth in the framework of joint integration Starting from the premise that"The fluctuation of oil revenues has had a significant impact on the public budget and therefore on government spending and the consequent repercussions and crises that have greatly affected the levels of economic growth in Iraq." The research concluded that despite the resources Iraq consumes But it still suffers from structural imbalances, which requires restructuring the economy in such a way that ensures the achievement of high rates of economic growth if the oil revenues keep pace with the movement of fluctuation of oil prices rise and rise in decline. The most important recommendations recommended by the research the need to work to diversify the baseThe national economy through the development of economic sectors and raise the proportion of its contribution to gross domestic product for the purpose of obtaining the returns that can be aimed at improving growth rates.

Key words: Oil wealth, economic, oil prices.

[1]Unversity of Baghdad-College ofAdministration and Economics -gufran.hatam@yahoo.com

[2] Unversity of Baghdad-College ofAdministration and Economics -gufran.hatam@yahoo.com

قياس وتحليل تقلبات العوائد النفطية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2017

أ.م.د.غفران حاتم علوان أ.د.مناهل مصطفى عبد الحميد
جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد

ملخص

تعد الثروة النفطية احد المقومات الاساسية للتنمية المستدامة في البلدان التي تمتلك الثروة وبأمكانها ان تحقق النمو الاقتصادي بوقت اسرع وبشكل افضل مقارنة مع البلدان التي لا نمتلكها، الاّ ان الاعتماد الكبير على هذه الثروة في تمويل برامجها التنوية ومعدلات نموها جعل من اقتصاداتها تتسم بالريعية لارتباطها بسوق النفط العالمي، علماً بأن تقلبات اسعار النفط العالمية متأتية من اسباب سياسية واقتصادية ابرزها اختلال قوة السوق وما لذلك من تأثير على اسعار على اسعار النفط وعائدات النفط بالتالي.

وتختلف حدة تأثيرات تذبذب اسعار النفط على البلدان المصدرة بحسب نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والمصدر الرئيس لتمويل انفاقها العام، وفي العراق يتضح ذلك بشكل كبير ذلك ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد احادي الجانب يعتمد على العوائد النفطية في الايفاء بكافة التزاماته علماً بأن قطاع النفط يشكل الحصة الاكبر في تكوين الناتج المحلي، لذا فان تأثيرات تقلبات اسعار النفط تنعكس بوضوع على الايرادات النفطية وبالتالي ينعكس اثرها الواضح على النمو الاقتصادي. وفي ضوء ما تقدم فقد هدف البحث الى بيان أثار تقلبات العوائد النفطية على النشاط الاقتصادي في العراق وعلى بعض مؤشرات الاقتصاد الكلية ومنها النمو الاقتصادي في اطار التكامل المشترك. منطلق من فرضية مفادها ((ان تذبذب العوائد النفطية اثرت بشكل كبير على الموازنة العامة وبالتالي على الانفاق الحكومي وما نتج عن ذلك من تداعيات وازمات اثرت بشكل كبير على مستويات النمو الاقتصادي في العراق)) وقد توصل البحث الى انه على الرغم مما يمتكله العراق من موارد مالية الا انه لا زال يعاني من اختلالات هيكلية الامر الذي يتطلب اعادة هيكلة الاقتصاد بالشكل الذي يضمن تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي اذا ان العوائد النفطية تواكب حركة تذبذب اسعار النفط ترتفع بارتفاعه وتنخفض بأنخفاضه.ومن اهم التوصيات التي اوصى بها البحث ضرورة العمل على تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني من خلال تطوير القطاعات الاقتصادية ورفع نسبة اسهامها بالناتج المحلي الاجمالي لغرض الحصول على العوائد التي يمكن ان تستهدف تحسين معدلات النمو.

الكلمات المفتاحية : الثروة النفطية ، الاقتصادي ، اسعار النفط.

المقدمة :

تعد الثروة النفطية الأكثر أهمية للعراق والتي فيما إذا تم التعامل معها بشكل صحيح فأنها تكون الأساس لأعادة بناءً وتطويرهُ، فأن الفرص المالية والإقتصادية للدول قد لا تتكرر وأقتناص الفرصة تحقيق لمنافع كبيرة للدولة وشعبها، وضياعها يعني خسارة فعلية على المجتمع قد تحمّلها، وما حصل إبان السنوات 2003 ولغاية 2017 فرصة ثمينة حصل فيها العراق على مئات المليارات من الدولارات من موارد النفط وفي عشية وضحاها تهاوت أسعار النفط لتصل (25) دولار بعد أن كانت قد بلغت (147) دولار للبرميل في سنة 2008، وصفت تلك المدة بالذهبية دون أن يدرك القادة العراقيون وحكوماتهم المتعاقبة أهميتها، ولم يدركوا بأن مصدر تلك الأموال ليس من قطاعات إقتصادية إنتاجية وإنما مصدرها تذبذبات سوق النفط، فإذا أرتفع سعر النفط في السوق حقق العراق إيرادات وإذا أنخفض سعر النفط ضاعت عليه فرص، وهذا يعني خسارة فعلية.

وأرتبطت الموازنة العامة للحكومة وميزان المدفوعات والنشاط الإقتصادي والمجتمع بسعر النفط، وفي عشية وضحاها وجد العراق نفسه أمام عجز كبير في موازنته وميزان مدفوعاته وتدني في إحتياطاته، ولم يعد قادراً على سداد التزاماته، وقد تزامنت تلك الأزمة مع أزمة أمنية بأحتلال ثلث العراق وتعطل بنيته الإقتصادية وموارده، ووجد أمامه ملايين النازحين والمهجرين وجيش مهزوم وقوى عسكرية مسلحة ترغب بالهيمنة على العراق جاءت بدعوات خارجية وداخلية من مرجعيات دينية وسياسية، فتوقفت الأنشطة الإقتصادية في معظم العراق ومختلف قطاعاته وأختلف المعنيون بتسمية ما حصل، هل هو سوء إدارة الحكومة للاقتصاد والمال والنقد؟ أم هو أزمة أمنية اقتصادية ومالية! وبدأت التساؤلات أين الموارد؟ وأين الأموال التي حصل عليها العراق؟ وتبين أنها قد تلاشت وبرر ذلك بالفساد! وبعد سنوات يجد العراق نفسه مغرقا بالديون ومكبلا بالتعاقدات والتعهدات والضمانات، فإلى أين يتجه الإقتصاد العراقي؟ وما هي خياراته في التنمية الإقتصادية؟ وما هو مستقبله؟ هذا ما سيحاول التقرير مناقشته والإجابة عنه .

لقد تم الأعتماد في إعداد هذا البحث على المصادر الأصلية للبيانات، والتي تمثلها تقارير المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة، وكذلك التقارير التي تصدرها المؤسسات العراقية ومنها (البنك المركزي العراقي، وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة المالية وعدد من المؤسسات الأخرى)، وتم أعتماد منهجية العرض المبسط دون الأعتماد على التحليل الكمي ونماذجه وأستعيض عنها بالجداول بعد تهيئة البيانات بهدف توضيح المضمون النظري وسهولة توصيله للقارئ.

يعرف العراق بأنه دولة ريعية تعتمد على النفط الخام في إيراداتها، إذ تشكل إيرادات النفط الخام (95%) من مجموع إيرادات الدولة، لذلك فإيرادات النفط تعد بحق العمود الفقري للإقتصاد العراقي فالدولة العراقية تعتمد على هذه الإيرادات بتغطية أنفاقها بشقيه الأستثماري والإستهلاكي بالأخص، والعراق بلد يعتمد التوظيف فيه على القطاع العام بنسبة (50%) تقريباً وهي النسبة الأكبر على مستوى العالم، بالمقابل يمتلك العراق ثروة نفطية هائلة يمكنه سد الكثير من أحتياجاته المالية، ولكن هذا الأمر يواجه تحديات كبيرة، من أهمها خطر تذبذب الأسعار العالمية للنفط الخام، وأنخفاض نسبة نمو الطلب العالمي على النفط، وزيادة عرضه من مصادر غير

تقليدية من أهمها النفط الصخري كل هذا جعل العراق أمام تحدي تعظيم إيراداته النفطية في ظل هذه الظروف، التي أضيف إلى ظروفه الإستثنائية الخاصة المتمثلة بعدم الأستقرار الأمني والسياسي، والفساد المالي والإداري، وهي مؤشرات سلبية جداً على الإقتصاد العراقي .

أهمية البحث :

1. تحديد الثروة النفطية في العراق كريع وتداعيات ذلك.
2. توضيح المفارقة بين الإمكانات النفطية والصناعة النفطية في العراق.
3. تحديد الدول الأهم في أتجاهات الصادرات العراقية.
4. تحديد السبل التي يتم من خلالها تعظيم الإيرادات النفطية.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث بمعاناة العراق من تذبذب إيرادات ثروته النفطية المؤثرة بشكل كبير على الموازنة العامة والأنفاق الحكومي، وما تخلقه من تداعيات وأزمات متكررة على واقعه الإقتصادي والإجتماعي والسياسي .

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :

1. دراسة تأثير العوائد النفطية على الموازنة العامة و النمو الاقتصادي وتحليل مؤشراتهما للمدة 2003-2017
2. قياس وتحليل العلاقة بين العوائد النفطية والنمو الاقتصادي باستخدام منهجية التكامل المشترك (نموذج ARDL)
3. تحديد السبل اللازمة لتعظيم إيرادات الثروة النفطية التي تعد العمود الفقري للإقتصاد العراقي.

فرضية البحث:

ولتحقيق الاهداف اعلاه يفترض البحث أن للعوائد النفطية تأثيراً إيجابياً خلال الامد القصير والطويل على النمو الاقتصادي.

حدود البحث:

1. الحدود المكانية للبحث : الاقتصاد العراقي
2. أما الحدود الزمانية للبحث: تم إختيار المدة (2003-2017)

منهجية البحث :

إعتمد البحث المنهج الإستقرائي القائم على الجمع بين إسلوب التحليل الوصفي وإسلوب التحليل الكمي ، من خلال توظيف إسلوب التحليل الوصفي لعرض البيانات وإسلوب التحليل

الكمي الإحصائي لإختبار فرضية البحث ، ولا سيما الفصل الثالث المتعلق بتحليل العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية موضوع البحث.

هيكلية البحث :

الفصل الأول : الإطار النظري لمفهوم الإيرادات وأنواعه والنمو الإقتصادي وتضمن:أولاً : الإطار النظري لمفهوم الإيرادات ثانياً : مفهوم النمو الإقتصادي وأنواعه وومقاييسه ونظرياته وجاء الفصل الثاني بعنوان: إدارة الثروة النفطية العراقية وتحدياتها وتضمن أولاً : إيرادات الثروة النفطية وثانيا : خطر سعر النفط وثالثاً: أثر الإيرادات النفطية على الوضع الإقتصادي فيما تضمن الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين العوائد النفطية والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL.

الفصل الأول

الإطار النظري لمفهوم الإيرادات وأنواعه والنمو الإقتصادي

أولاً : مفهوم الإيرادات العامة :

تحدد القوانين والتشريعات الإيرادات العامة للدولة، ومن يدفعها، وأساليب تقديرها في الموازنة العامة، ولا ترتبط بقانون الموازنة العامة للدولة كما هو الحال في النفقات العامة لها بحيث تتولى أجهزة حكومية متخصصة عملية التحصيل لصالح حساب الخزينة العامة للدولة، إلا أنه يوجد دوائر حكومية لها علاقة أساسية بالنشاط المتعلق بالرسوم المحصلة كدائرة الجوازات العامة لتحصيل رسوم إصدار جوازات السفر، وسلطة المياه لتحصيل رسوم المياه، وسلطة الأراضي لتحصيل رسوم بيع وتسجيل الأراضي... إلخ. أن الإيرادات العامة والنفقات العامة أداتان مهمتان من أدوات السياسة المالية لأي دولة، فالتطور في الفكر الإقتصادي السائد ودور الدولة عبر مختلف المراحل لم يكن تأثيره فقط على النفقات العامة وتطور مفهومها، بل انعكس بالمثل على مفهوم ودور الإيرادات العامة في كل مرحلة، ويأتي ذلك الترابط من كون أن الإيرادات العامة والنفقات العامة أداتان مكملتان لبعضهما البعض، فأي إنفاق عام تريد الدولة إجراءه لتحقيق أهدافها المختلفة يحتاج لأموال عامة لتغطيته. وتعرف الإيرادات العامة على أنها الموارد الإقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة، فقد تطورت الإيرادات العامة بتطور الفكر الإقتصادي والمالي السائد، فكانت في الفكر الإقتصادي التقليدي مقتصرة على تزويد الخزانة العامة بالأموال اللازمة لتغطية الإنفاق العامة اللازم لقيام الدولة بوظائفها الأساسية، أما في ظل الفكر الإقتصادي الحديث فأصبحت الإيرادات العامة بجانب كونها أداة للحصول على الأموال العامة، أداة هامة من أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الإقتصادي والإجتماعي حسب الأهداف التي ترغب الدولة تحقيقها، إضافة إلى ذلك فإن أهمية الإيرادات العامة تزداد بزيادة أهمية الإنفاق العام كنتيجة ضرورية لتزايد دور الدولة في مختلف مجالات النشاط الإقتصادي والإجتماعي. وتختلف مصادر الحصول على الإيرادات العامة من دولة إلى أخرى، وتتنوع حسب النظام

الإقتصادي والمالي والسياسي السائد في كل دولة، وتتحدد أهمية تلك المصادر بمدى تحقيقها لأهداف الدولة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.
وكما لحق التطور مضمون الإيرادات العامة وأهدافها لحق التطور أيضاً أنواع الإيرادات العامة فلم تعد قاصرة على الضرائب والرسوم وإنما أمتدت وتنوعت مصادرها ليضاف إليها إيرادات الدولة من القطاع الأشتراكي والإصدار النقدي الجديد والقروض وغيرها من المصادر. وإذا كان كتاب المالية العامة قد قدموا الكثير من الأفكار الخاصة بتقسيم الإيرادات العامة على أساس مايجمع كل مجموعة إيرادات من خصائص تميزها عن غيرها مثل:
1-الضرائب والغرامات (تؤخذ بشكل إجباري)
2-الدومين (تحصل عليه الدولة بمقتضى عقد)
3-لإعانات والمنح (تحصل عليها الدولة دون مقابل)
وبصرف النظر عن تلك التقسيمات النظرية فإن أنواع الإيرادات العامة لاتتعدا مايأتي:
1-إيرادات أملاك الدولة (الدومين) و2-الرسوم و3-الغرامات و4-الضرائب و5-القروض و6-الإعانات و7-الإصدار النقدي الجديد

أولاً: لإيرادات الدولة من الدومين ((إيرادات أملاك الدولة))[3]
ويقصد بأملاك الدولة الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها سواء ملكية عامة وهي الخاضعة لأحكام القانون العام أو ملكية خاصة وهي تلك الخاضعة لأحكام القانون الخاص وعلى هذا الأساس فإن الدومين أو أملاك الدولة تقسم الى قسمين:
1-الدومين العام: وهي الأموال التي تمتلكها الدولة أو هيئاتها العامة وتخضع لأحكام القانون العام وتكون مخصصة للنفع العام.
2-الدومين الخاص : الأموال التي تمتلكها الدولة أو هيئاتها العامة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص بصورة عامة. التصرف بها بالبيع كما يمكن تملكها بالتقادم طويل الأجل من قبل ألأفراد.

ثانياً: إيرادات الدولة من الرسوم
يعرف الرسم: مبلغ من المال تجبيه الدولة أو أحد هيئاتها العامة جبراً من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم أو مقابل نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمة.
ومن خلال التعريف أعلاه يتضح مايلي:-
1-الصفة النقدية للرسم
2-الصفة الجبرية للرسم
أ-الرسوم الإجبارية (الإكراه القانوني) ب-الرسوم الاختيارية (الإكراه المعنوي)
3-الرسم مقابل خدمة خاصة
ثالثاً الإتاوة : مبلغ نقدي جبري تفرضه الدولة على أصحاب العقارات بنسبة المنفعة التي حققوها من جراء قيامها ببعض الأعمال العامة. وعلى الرغم من أن كلاً من الرسم والإتاوة

[3] - http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/852510 .

يرتكز أن على عنصر المقابل مما يجعلهما يتشابهان ، إلا أنهما يختلفان في وجوه عديدة منها الأختلاف في درجة الإكراه

رابعاً: الثمن العام

هو المقابل الذي تحصل عليه الدولة عند ممارستها للإنتاج في النشاط الصناعي أو التجاري، أي هو ثمن السلع والخدمات التي تبيعها المشروعات العامة الصناعية والتجارية.

مصادر الإيرادات :

تقسم مصادر إيرادات الدولة إلى قسمين رئيسيين هما :

أولاً : إيرادات أصلية والمقصود بها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من أملاكها(القطاع العام).

ثانيا : إيرادات مشتقة. و المقصود بها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق أقتطاع جزء من ثروات الآخرين وبمعنى اخر هو أنها (كل ما تحصل عليه الدولة من إيرادات من غير القطاع العام (سوف نأتٍ إلى توضيح دقيق لهذا البند لاحقا)[4]

ثانياً : مفهوم النمو الإقتصادي :

النمو الإقتصادي : هو زيادة قدرة الإقتصاد على إنتاج السلع والخدمات مقارنة بفترة زمنية إلى أخرى، ويمكن تحديدها بالقيمة الأسمية أو الحقيقية ويتم ملائمة الأخيرة على التضخم الأقتصادي ويتم قياس النمو الإقتصادي الكلي عادةً من حيث الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي رغم أن بعض المقاييس البديلة تستخدم في بعض الأحيان.

يعتبر مفهوم النمو الإقتصادي مفهومًا كمياً يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النمو الإقتصادي بأنه: الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد، كما يمكننا الإشارة إلى :

مفهوم النمو الاقتصادي : هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الأعتبار نصيب الفرد من الناتج أي: معدل نمو الدخل الفردي وفقاً لما سبق فإن النمو الإقتصادي يتجلى في:

-زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين. -أرتفاع معدل الدخل الفردي.

ويشير النمو الإقتصادي بأبسط العبارات إلى زيادة في الإنتاجية الإجمالية وفي الكثير من الأحيان ولكن ليس بالضرورة ترتبط المكاسب الإجمالية في الإنتاجية بزيادة متوسط الإنتاجية الحدية وهذا يعني أن متوسط العمالة في إقتصاد معين يصبح في المتوسط أكثر إنتاجاً ومن الممكن تحقيق إجمالي النمو الإقتصادي دون الزيادة الإنتاجية الحدية المتوسطة من خلال زيادة الهجرة أو إرتفاع معدلات المواليد ويتم تحديده بالدولار وليس بالسلع والخدمات.

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبًا لتقدم إقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم إقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفعَ من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوبًا بتراجع إقتصادي[5].

[4]- حامد عبد المجيد دراز & د. سميرة إبراهيم أيوب – مبادئ المالية العامة -الدار الجامعة – الإسكندرية- 2003م .

[5] مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، www.startimes.com.

ويعتبر النمو الإقتصادي شرطًا ضروريًا ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد التي تعد موضوعًا شائكًا مرتبطًا بطبيعة النظم الإقتصادية والسياسية في كل دولة.

من جانب آخر يعرف سيمون كازنت ـ الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 النمو الإقتصادي بأنه: أرتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع إقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها. من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:

- التركيز على النُّمو طويل الأجل، وبالتالي على النمو المستدام وليس العابر.
- دور التقانة المركزية في النمو طويل الأجل.
- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسسات في عملية النمو.

سمات النمو الاقتصادي

- زيادة حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة زمانية مقارنة بالفترات السابقة.
-حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم، بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل، والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية.
-التقدم الاقتصادي[6].

عناصر النمو الاقتصادي وفوائده

أما العناصر فيمكن حصرها في:

العمل: ونعني به مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان أستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.

رأس المال: "مجموع السلع التي توجد في وقت معين في إقتصاد معين يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى.

التقدم التقني: ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية[7].

أما عن فوائد النمو فيمكن حصر أهمها فيما يلي:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات.
- زيادة رفاهية الشعب؛ عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى.
- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان ويقلل من حدة البطالة[8]..

[6] عبداللطيف مصطفى وعبدالرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة. www.digitallibrary.univ-batna.dz.
[7] مصطفى مقدم، مرجع سابق.
8 مطانيوس حبيب، شومبيتر (جوزيف)، الموسوعة العربية، المجلد الحادي عشر. http://www.arab-ency.com

- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها؛ كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبًا على مستويات الإستهلاك الخاص[9].

الفصل الثاني
إدارة الثروة النفطية العراقية وتحدياتها

أولاً : إيرادات الثروة النفطية :

توصف إيرادات ثروة النفط باعتبارها إيرادات طبيعية بانها ريع، لأنها دخل تم الحصول عليه من الموارد الطبيعية، ولا يدل الريع بحد ذاته على خلل إقتصادي في الدولة، بل على العكس من ذلك هو أمتياز لها والذي يعد خللاً إقتصادياً هو أن تكون الدولة ريعية فالمشكلة تتجسد في الأهمية النسبية التي يمثلها هذا الريع بالمقارنة مع بقية مصادر الإيرادات الأخرى، ويشير مفهوم الدولة الريعية إلى سلوك إجتماعي لفئة تحصل على نصيب من الناتج دون أن تكون لها مساهمة أو مسؤولية خاصة في تحقيق هذا الناتج[10] ، كما أن نتيجة الدولة الريعية ستظهر في تشويه النظام الإقتصادي وعلاقته بالمجتمع، إضافة إلى الأختلالات الهيكلية في بنية الإقتصاد الوطني وفي توزيع الثروة والسلطة داخل المجتمع. وهذا ما حصل في الإقتصاد العراقي في السنوات التي أرتفعت فيها أسعار النفط بشكل غير متوقع، اذ أزدادت إيرادات العراق النفطية بشكل كبير، وقد أستخدمت هذه الزيادة من خلال التوسع بالأنفاق الحكومي بشقيه التشغيلي والأستثماري الذي ادى إلى أنتقال منحنى الطلب الكلي نحو الأعلى بأتجاه اليمين، ومن ثم أرتفاع نقطة التوازن إلى الأعلى بأفتراض ثبات العرض الكلي [11]، ، وعلى أثر ذلك أزداد الطلب على النقود، فعمد البنك المركزي إلى رفع سعر الفائدة للحد من التضخم السائد في الإقتصاد، وكان هذا أحد الأسباب الرئيسية التي حجمت دور القطاع الخاص في النشاط الأستثماري. إذ من المعروف إقتصاديا أن لسعر الفائدة علاقة عكسية مع الأستثمار، فتراجعت الأستثمارات في القطاع الخاص نتيجة زيادة الأنفاق الحكومي المتأتية من الزيادة في إيرادات ثروة النفط .

وهو ما اوقع الاقتصاد العراقي في المطبات الإقتصادية والتشوهات الهيكلية نتيجة العمل بالأسلوب الأرتجالي غير المخطط في إدارة العوائد الريعية (إيرادات النفط) ولهذه التشوهات عدة مظاهر أهمها :

1. أستشراء الأنفاق الإستهلاكي على حساب، والأنفاق الاستثماري .فعلى الرغم من أن الموازنات العامة للعراق للمدة (2005 – 2013) كانت مرتفعة نسبياً مقارنة بقيمتها قبل هذه المدة، والسبب هو أرتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة الكميات المنتجة من النفط الخام ولكن المفارقة التي تبين سوء إدارة الإيرادات النفطية هي أرتفاع الموازنة التشغيلية على حساب الموازنة الأستثمارية وكما في الشكل (1) .

الشكل (1) الموازنات الأستثمارية والتشغيلية وعجز الموازنات العراقية للسنوات (2005 – 2013)

[9] بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، 2008 - 2009، ص4.

[10] - د. حسن لطيف الزبيدي : ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق ، مركز العراق للدراسات ،بغداد، 2012 ،ص 55.

[11] - فايز ابراهيم الحبيب : مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثالثة ، الرياض ، 2001 ، ص 165 .

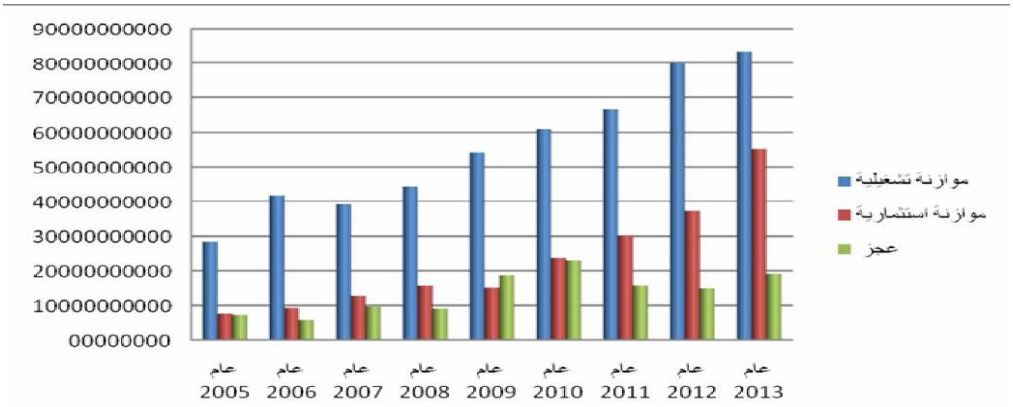

المصدر: من عمل الباحثتين أستناداً إلى بيانات الموازنات العراقية للسنوات (2005 – 2013).

2-تعميق الأختلالات الهيكلية من خلال زيادة نسبة أسهام الصناعة الأستخراجية (عمليات إنتاج النفط الخام)، في الناتج المحلي الإجمالي، مع تراجع أسهام القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة والخدمات وكما هو موضح في الجدول (1) .

جدول (1) الأختلالات الهيكلية في العراق للمدة (2003 – 2017)

الأنشطة الاقتصادية	2003	2017
الزراعة والغابات والصيد	7.1	1.91
تعدين والمقالع (يشمل استخراج النفط والمعادن الاخرى	59.3	64.08
الصناعة التحويلية	3.0	1.16
الكهرباء والماء	0.5	0.96
البناء والتشييد	1.2	2.87
النقل والمواصلات والخزن	11.9	7.96
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	4.3	6.64
المال والتأمين وخدمات العقارات (المصارف والتامين وملكية دور السكن)	2.5	5.00
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	10.2	9.42

المصدر: من عمل الباحثتين أعتماداعلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الحسابات القومية للسنوات المذكورة.

ثانياً: خطر سعر النفط :

يعرف خطر سعر النفط بأنه التذبذبات الحادة والسريعة وغير المتوقعة في أسعار النفط الخام التي تؤدي إلى صعوبة في السيطرة على أستقرار السياسات الإقتصادية للدولة ويتجه هذا الخطر في أتجاهين[12] .

12- د. علي مرزا : تصدير المنتجات النفطية ، متاح على http:// iraqeconomists.net./ar/2014/01/12 .

1. على الدول المصدرة :إذ ان الانخفاض الحاد والسريع وغير المتوقع لأسعار النفط سيؤدي الى انخفاض حاد وسريع وغير متوقع في ايرادات الدولة المصدرة للنفط، وكلما كان أعتماد الدولة على إيرادات النفط أكبر كلما كان تأثرها بخطر السعر أشد، ومن ثم ستكون الدولة غير قادرة على السيطرة على أوضاعها المالية و بالأخص اذا أستمر هذا التدهور لمدة طويلة .
2. على الدول المستوردة للنفط :فاذا ما ارتفع سعر النفط بشكل حاد وسريع وغير متوقع فان ذلك سيؤثر على إقتصادات الدول المستوردة للنفط، متمثلاً في أختلال ميزانها التجاري وأرتفاع في تكلفة إنتاج السلع وأسعار الطاقة التي تعتمد على النفط الخام لديها .

عموماً فالتركيز هنا ينصب على النوع الأول وهو خطر السعر على الدول المصدرة للنفط في مقدمتها العراق الذي يشكل النفط المصدر الأساس لجميع إيرادات دولته والتي وصلت إلى (95%) من مجموع إيرادات الدولة بل أن الإقتصاد العراقي من أشد الإقتصادات تأثراً بخطر أنخفاض السعر وبالأخص فيما يتصل بالموازنة العامة الأمر الذي دعى صندوق النقد الدولي إلى أن يبدي مخاوفهُ تجاه تأثير هبوط أسعار النفط الخام على موازنة 2015[13].

هذا وقد بدأت أسعار النفط بالتراجع تدريجيا بدءاً من نهاية حزيران سنة 2014 ، وقد كان هذا الأمر مثيراً لأهتمام المنظمة وبشكل كبير، ولهذا دعت الى عقد إجتماع طارئ في فينا، الا أن إجتماعها لم يؤثر على الأتجاه الهبوطي لأسعار النفط لأنه كان مع الأبقاء على سقف الإنتاج الجاري وهو (3) مليون برميل يومياً كما هو دون تغيير بل أدى هذا القرار إلى هبوط أكبر في اسعار النفط الخام، كما أدى إلى أنخفاض في أسهم الشركات النفطية وعملات البلدان المنتجة للنفط الخام .فقد أنخفض خام برنت إلى 60 دولار للبرميل في النصف الثاني سنة 2014 بعد أن كان 110 في النصف الأول من السنة نفسها، كما سجل برنت الأوربي تسجيل الشهر القادم (59.63) دولار وبلغ سعر خام النفط الأمريكي غرب تكساس الوسيط (55.02) دولاراً في سوق نيويورك في النصف الثاني من هذه السنة [14].

لقد كان لهذا التراجع أسباب رئيسية من أهمها ، تراجع النمو في الصين ومنطقة اليورو وزيادة الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية إذ بقي الاقتصاد الصيني كما هو عند (7.7%) بقيمة ناتج محلي إجمالي قدرها 9.31 تريليون دولار، دون تغير بين سنتي 2012 و 2013 وقد أدى هذا النمو المستقر إلى أنخفاض في طلب الصين على النفط الخام من 10.88 مليون برميل يومياً سنة 2013إلى 10.06 مليون برميل يوميا عام 2014 . هذا وأستمر الأنخفاض في نمو الإقتصاد الصيني سنة 2014 (17%) إلى أن وصل إلى (7.3 %) .

أما في منطقة اليورو فعلى الرغم من إنتهاء الركود في الربع الثاني من سنة 2013 ، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو مقداره (0.4 % -) في نهاية العام، وقد أرتفع هذا المعدل الى (0.55%) في عام 2014 . كذلك فأن لإنتاج النفط الصخري تأثيراً واضحا على أسعار النفط الخام، فقد مثلت عمليات انتاج النفط الصخري التي أنطلقت سنة 2008 في الولايات المتحدة قفزة كبيرة جداً إذ وصلت إلى اكثر من (4) مليون برميل في نهاية سنة 2014 ، ومن المتوقع ان تصل الى (4.7) مليون برميل بحلول عام 2020 . هذا وترتبط تلك الزيادات في الإنتاج

13- وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية : سبل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق ، 2014 ، ص 11.
14- صندوق النقد الدولي (IMF) .

بالأرتفاع الذي حصل في أسعار النفط الخام، ضمن الباحث عن بدائل أخرى تكون متوسط كلفتها أقل من سعر النفط الخام . لقد أدت هذه الزيادات في إنتاج النفط الخام الصخري الأمريكي إلى زيادات غير متوقعة في عرض النفط العالمي، ففي الوقت الذي كان من المتوقع أن ينخفض عرض النفط العالمي بين سنتي 2011 – 2013 بصفة خاصة في المكسيك وأيران بسبب العقوبات المفروضة دولياً والجزائر وليبيا بسبب الأوضاع الأمنية، جاءت هذه الزيادات لترفع العرض العالمي من النفط .وبهذا فقد اسهمت الزيادات في إنتاج النفط الخام الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية في أستقرار سعر برميل النفط الخام عند متوسط 100 دولار تقريباً في بداية سنة 2014 ثم في أنخفاض الأسعار شيئا فشيئاً حتى وصلت إلى متوسط قدره نحو (55) دولار للبرميل الواحد من النفط الخام ويخسر العراق أكثر من مليار دولار سنويا مع كل هبوط في أسعار النفط الخام الذي يصدره مقداره دولار واحد فقط، وهذا ينجر أوتوماتيكياً كأثر سيء على الموازنة العامة إذ يفاقم العجز فيها، ويظهر هذا الأمر في العجز الذي تعاني منه الموازنة العامة في العراق على الرغم من التقشف المعلن، والذي يفاقم المشكلة أكثر على الإقتصاد العراقي هو أن هذا العجز يوضع على كاهل الأنفاق الأستثماري وليس على كاهل الأنفاق الأستهلاكي أي أنه يؤدي إلى زيادة نسبة الأستهلاك على حساب نسبة الأستثمار، وهذا سيؤدي إلى تراجع في عمليات البناء والإعمار في البنى التحتية الضرورية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية .

ثانياً: أثر الإيرادات النفطية على الوضع الإقتصادي

1 : الموازنة العامة للحكومة والتغيرات في أسعار النفط

يعد الاقتصاد العراقي الحديث من اقتصادات الريعية التي تعتمد على إيرادات الموارد الطبيعية وفي مقدمتها النفط في تمويل النشاط الحكومي وموازنة الدولة,وبذلك فإن هذا الاقتصاد مرهوناً بالتقلب المستمر في أسعار النفط عالمياً وبالتالي التقلب في إيرادات الحكومة, ففي السنوات التي كانت فيها أسعار النفط مرتفعة كان الاقتصاد العراقي مزدهراً، كما هو الحال في سبعينات القرن الماضي، على عكس السنوات التي تدهورت فيها أسعار النفط والتي أدت إلى انخفاض في الإيرادات الحكومية كما هو الحال في تسعينيات القرن الماضي[15]. قراءة للموازنة العراقية بإيراداتها ونفقاتها تظهر جانبين مهمين: الأول بأن الإيرادات النفطية تحتل النسبة الأكبر من إجمالي إيرادات الموازنة والثاني إن الرواتب والأجور التي يطلق عليها بنفقات الأفراد العاملين في الموازنة تشكل النسبة الأكبر والأهم في بند النفقات فيها، ولمناقشة هذين الأمرين لا بد من الدخول في هيكل الإيرادات وهيكل النفقات للموازنة العامة للحكومة.

2: تحليل بعض مؤشرات المالية للموازنة العامة 2003-2017 :

نلاحظ من الجدول (2) الإيرادات والنفقات لسنة 2003 – 2017 في الموازنة العراقية وحجم العجز المتوقع، ويظهر الجدول أيضاً تفاقم المشكلة في سنة 2017 التي شكلّت أنعكاساً لما يمر به

[15]- الفريجي، حيدر، (2008)، الاقتصاد العراقي من معوقات التنمية إلى مقومات النهوض، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، كوبنهاكن.

العراق من تداعيات أعقبت تدهور الإوضاع الأمنية في المحافظات (نينوى، الأنبار وصلاح الدين) لجماعة الإرهابية (داعش)، ومن ثم تداعيات أنخفاض أسعار النفط وتأثيرها المباشر على إجمالي الإيرادات والنفقات العامة حيث بلغت إجمالي الإيرادات (79) تريليون دينار، وقد بلغ إجمالي النفقات العامة (100) تريليون دينار فشكل عجزاً في الموازنة بلغ ما يقرب من (21.6) تريليون دينار حيث شكّلت الإيرادات النفطية ما قيمته (67) تريليون دينار من إجمالي الإيرادات العامة وشكلّت باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى ما قيمته (11) تريليون دينار ، حيث كان معدل النمو السنوي لاجمالي الإيرادات النفطية (51.65%) و بلغ معدل النمو السنوي لإجمالي الإيرادات (47.92%) عن السنة السابقة وقد تحركت الحكومة لمعالجة آثار هاتين الصدمتين من خلال تقليص النفقات ومحاولة الحصول على مزيد من الإيرادات.

جدول (2) معدلات نمو الإيرادات الكلّية والنفطية والنفقات العامة للسنوات (3003 – 2017)
(مليار دينار)

السنوات	الإيرادات النفطية	معدل النمو السنوي مالي الإيرادات النفـ	يرادات غير النفطي	إجمالي الإيرادات	دل النمو السنو جمالي الإيراد	النفقات العامة	العجز
2003	15,728,387.0	–	257,140.0	15,985,527.0	–	4,901,961.0	11,083,566.0
2004	32,593,011.0	107.22%	395,839.0	32,988,850.0	106.37%	31,521,427.0	1,467,423.0
2005	39,448,514.0	21.03%	987,226.0	40,435,740.0	22.57%	30,831,142.0	9,604,598.0
2006	46,873,201.0	18.82%	2,182,344.0	49,055,545.0	21.32%	38,806,679.0	10,248,866.0
2007	51,949,251.0	10.83%	3,015,599.0	54,964,850.0	12.05%	39,308,348.0	15,656,502.0
2008	76,297,027.0	46.87%	4,344,014.0	80,641,041.0	46.71%	67,277,197.0	13,363,844.0
2009	50,190,202.0	-34.22%	5,053,324.0	55,243,526.0	-31.49%	55,589,721.0	(346,195.0)
2010	63,594,168.0	26.71%	6,584,055.0	70,178,223.0	27.03%	70,134,201.0	44,022.0
2011	103,061,762.6	62.06%	927,326.4	103,989,089.0	48.18%	78,757,666.3	25,231,422.7
2012	111,326,166.4	8.02%	8,491,057.6	119,817,224.0	15.22%	105,139,575.7	14,677,648.3
2013	105,695,824.7	-5.06%	8,144,251.3	113,840,076.0	-4.99%	119,127,556.3	(5,287,480.3)
2014	98,511,504.0	-6.80%	7,042,346.0	105,553,850.0	-7.28%	112,192,125.1	(6,638,275.1)
2015	57,654,597.5	-41.47%	14,891,747.2	72,546,344.7	-31.27%	82,813,611.0	(10,267,266.3)
2016	44,806,121.4	-22.29%	8,607,324.1	53,413,445.5	-26.37%	73,570,822.6	(20,157,377.1)

2017	67,950,225.0	51.65%	11,061,196.0	79,011,421.0	47.92%	100,671,160.8	(21,659,739.8)

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على المجموعات الاحصائية للسنوات 2003-2017/ الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الحسابات القومية

ونستنتج من جدول (3) هيكل النفقات المتوقعة للحكومة العراقية التي توزعت ما بين النفقات الجارية و شكلّت نسبة الرواتب (31.8%، 32.6%) على التوالي ونسبة الرواتب التقاعدية (8.4%، 8.7%) لسنتي 2014 و 2015، وأظهرت النفقات الأستثمارية تباطؤ في نموها لسنتي 2014 و 2015 ، وتوزعت بقية النفقات أيضاً على السلع والخدمات بوصفهما فصلين من فصول الموازنة العامة للحكومة العراقية .

جدول (3) مؤشر هيكل النفقات في العراق (مليار دولار)

النفقات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجارية	75.5	83.7	68.8	74.0	77.9	74.5	76.6
الانفاق الاستثماري	33.6	47.6	49.4	43.9	45.2	48.0	54.2
مجموع النفقات	109.0	131.2	118.2	117.8	123.1	122.5	138.8
الرواتب	28.5	32.5	31.8	32.6	33.0	34.0	35.0
التقاعد	6.4	8.6	8.4	8.7	8.8	9.0	9.3
السلع والخدمات	17.4	16.3	9.1	11.4	11.7	13.1	14.5
الأنفاق الأستثماري	33.6	47.6	49.4	43.9	45.2	48.0	54.2

المصدر: صندوق النقد الدولي ، التقرير القطري للعراق ، 2015.

يُتبين مما سبق إن المشكلة تكمن في النقد وإدارة النقد نتيجة العجز في الموازنة، ولما كان العمل في الموازنة قائمًا على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أي بعبارة أخرى إدارة العملة في التداول أي النقد المحلي أكثر منها مشكلة في المتاح من النقد الأجنبي، فإن ما تواجهه الحكومة اليوم يتمثل بعدم قدرتها على سداد الألتزامات بسبب قلة النقد المتاح، وفي ظل توفر النقد الأجنبي (الدولار) يمكن للحكومة أن تبيع المزيد من الدولارات للحصول على النقد لسداد إلتزاماتها وهذا غير متاح، مما يعني بأنّ المشكلة التي تواجهها الحكومة تكمن في السيولة أي عدم قدرتها على سداد إلتزاماتها ويقف وراء ذلك سببين هما :

الأول : يتمثل بمشكلة إدارة النقد داخل العراق.

الثانية : قلة المتاح من العملات الأجنبية بسبب أنخفاض أسعار النفط وهو بدوره يقود لأنخفاض الرصيد من العملات الأجنبية في البنك المركزي.

ثانياً : الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد السنوي:

يمثل الدخل القومي قيمة صافي موازين الدخل في حساب الدخل الأولي لجميع القطاعات المؤسسية ويعتبر الدخل القومي الصافي مقياساً للدخل .

الناتج المحلي الإجمالي : بأنه عبارة عن قيمة الإنتاج من السلع والخدمات النهائية المتحققة خلال سنة، وبعبارة أخرى هو عبارة عن مجموع القيم المضافة للمنتجين خلال سنة حيث أن تطور الناتج ينعكس على تطور الدخل وتطور الدخل سيؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية الإجتماعية للفرد.

متوسط دخل الفرد السنوي : يعرف بأنه مستوى المعيشة في الدولة ويتضمن عدد الناس الذين يجب أطعامهم ويشير متوسط الدخل السنوي للعامل إلى متوسط الدخل الفردي للعامل في تلك السنة ويحسب عن طريق إيجاد مجمل الإنتاج المحلي السنوي للدولة في السنة ذاتها مقسوماً على التعداد الكلي للقوى العمالية للدولة في السنة ذاتها .

ويوجد أختلاف و فرق بين متوسط دخل الفرد ودخل الفرد أختلاف كبير بين الأثنين حيث تعتبر بعض المؤسسات الإحصائية متوسط دخل الفرد أحد التصنيفات التي يتم على أساسها ترتيب الدول إلى دول غنية ودول فقيرة بغض النظر عن عدالة توزيع الدخل بين الأفراد ولهذا فأن أرتفاع متوسط دخل الفرد في حد ذاته لا يعني بأي حال من الأحوال رفاهية الأفراد في الدولة فهو يتم حسابه بتقسيم إجمالي الدخل القومي على مجموع عدد السكان في الدولة مواطنين وأجانب ويسمى بناتج متوسط دخل الفرد .

الدخل القومي : هومجموع الدخول للأشخاص والشركات الخاصة والعامة في المجتمع في فترة زمنية محددة وتكون غالباً سنة.

الدخل القومي الصافي : أنه الدخل القومي الإجمالي مطروحاً منه أستهلاك رأس المال (تقادم المعدات، والآلات مع الزمن) نتيجة إستخدامها في الأنتاج

دخل الفرد : هو الدخل الذي يحصل عليه الفرد بصفته الشخصية كالرواتب والأجور والإيجارات والأرباح والفوائد وهو الدخل في محفظة الفرد ويستطيع التصرف به بعد حسم الضرائب في حالة وجودها كما يشاء سواء أنفاقه بكامله لقضاء حاجاته أو الأحتفاظ (أدخار) جزء منه أو التصدق به طواعية لمن يشاء.

- حيث تظهر نتائج جدول (4) الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد لكل منهما للسنوات (2014 ، 2015 ، 2016)، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد بلغ (196.9) تريليون دينار في سنة 2016 و بما يعادل (166.6) مليار دولار مسجلاً بذلك أرتفاعاً بلغت نسبته (1.2%) مقارنة بسنة 2015.

وأظهر الدول إيضاً الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2007 = 100) (208.9) تريليون دينار سنة 2016 محققاً أرتفاعاً مقداره (13.8%) مقارنةً بسنة 2015 .

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (5.4) مليون دينار سنة 2016 مسجلاً إنخفاضاً سنوياً مقداره (1.2%) مقارنة بسنة 2015.

حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (4.6) ألف دولار سنة 2016 مقابل (4.7) ألف دولار سنة 2015 أي أنه سجل إنخفاضاً سنوياً مقداره (2.9%) .

جدول (4) الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد لكل منهما للسنوات (2016 ، 2015 ، 2014)

المؤشرات	2014	2015	2016	معدل التغير السنوي
خل القومي بالأسعار الجارية (مليون دينا	270,836.2	185,550.9	186,397.3	0.5
وسط نصيب الفرد من الدخل القومي (ألف دينار)	7,778.3	5,269.4	5,153.5	- 2.2
لناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية (مليار دينار)	266,332.7	194,681.0	196,924.1	1.2
لناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية (مليار دولار)	228.4	166.8	166.6	- 0.1
سط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأس الجارية (ألف دينار)	7,649.0	5,528.7	5,444.5	- 1.2
سط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأس الجارية (ألف دولار)	6.6	4.7	4.6	- 2.9
ج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (م)	178,95	183,61	208,93	1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء/ مديرية الحسابات القومية / الجدول من عمل الباحثتين 2014 – 2016

تشير بيانات الجدول (5) أدناه مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي خلال المدة من 1970–2017: اذ يتضح التطور المتسارع لمساهمة القطاع النفطي في الناتج الإجمالي, حيث تضاعفت النسبة من 30% لعام 1970 إلى نحو 50% خلال عقد من الزمن. وهذا الأمر يعود إلى سببين أولهما هو تطور الطاقات الإنتاجية للنفط العراقي بسبب تأميم حصص الشركات الغربية بداية السبعينات. والسبب الثاني هو الارتفاع الكبير في أسعار النفط عالمياً بعد عام 1975. وتراجعت هذه النسبة في عام 1990، وهذا الأمر يعود إلى الحروب التي خاضها العراق كالحرب الإيرانية وحرب الخليج مما أدىإلى الحصار الاقتصادي كما ذكرأعلاه بالتفصيل. وعاد العراق إلى تصدير النفط حسب مذكرة (النفط مقابل الغذاء) لتصل النسبة إلى 54% أي الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية، أي اقتصاد أحادي الجانب، مما يشير بوضوح إلى الأهمية الاقتصادية للنفط في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي للعراق.

جدول (5) مساهمة القطاع النفطي العراقي في الناتج المحلي الإجمالي للمدة 1970-2016 (مليون دولار)

السنة	ناتج الإجمالي(مليون دولار	ناتج قطاع النفط (مليون دولار	سبة مساهمة قطاع النفط %
1970	292,97	90,65	30,94
1980-1970	1418,06	785,98	55,42
1990-1980	4856,60	1629,60	33,55

54.98	5034,81	9157,60	2000-1990
52,87	35673,50	67473,24	2010-2000
43,30	83014,32	191747,50	2017-2010

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية لسنوات متفرقة

شكل (2) نسبه مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي

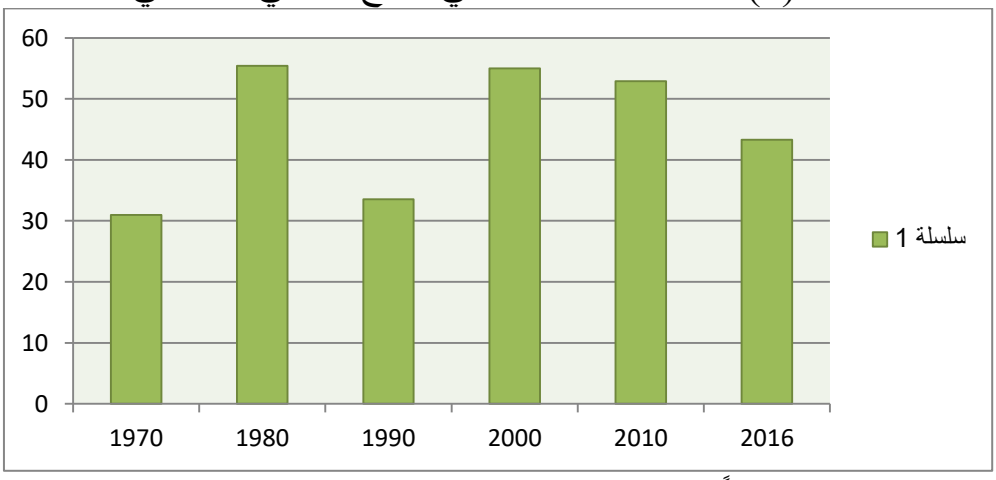

المصدر: من إعداد الباحثتين استناداً إلى العمود (3) من الجدول (2).

3: اختلال الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد العراقي

شهد الهيكل الإنتاجي في العراق تغيرات على مدى عقود من الزمن، وهذه التغيرات ناتجة عن الظروف التي شهدها الاقتصاد العراقي والتي أثرت بشكل مباشر على هيكلية الإنتاج العراقي, حيث اعتمد العراق أثناء مدة الحصار اعتماداً كبيراً على برنامج النفط مقابل الغذاء الذي بدأ تطبيقه في عام 1996، وساهمت برفع جزئي لمعاناة المواطن العراقي، استمر هذا البرنامج لستة دورات مدة كل منها كانت 6 أشهر،اذ سمح للعراق ببيع جزء من نفطه لشراء المواد الغذائية والمستلزمات الطبية ومواد يمكن استعمالها في إعادة بناء جزئي لمرافق الخدمات,وبذلك يمكن معرفة مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وصولاً لإعطاء صورة واضحة على طبيعة اختلال الهيكل الإنتاجي في العراق،إذ يلاحظ من خلال بيانات الجدول (5) والشكل (3) مساهمه القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة مرتفعة في عام 1990 (63%) من GDP لتنخفض بعد ذلك نتيجة فرض الحصار الاقتصادي على العراق وصولاً لعام 1996 لتشكل نسبه مرتفعة بلغت (56%) من GDP. ويعود سبب الارتفاع إلى توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء)، وتستمر هذه النسبة بالارتفاع وصولاً إلى عام 2003 وتغيير نظام الحكم في العراق،إذ شكلت نسبة بلغت (68%) من GDP, لتشهد هذه النسبة لحالة من عدم الاستقرار نتيجة ارتفاع وانخفاض أسعار النفط العالمية اذ بلغت عامي 2011-2012 ما نسبته على التوالي(53%-49%) ولتنخفض هذه النسبة عامي 2015-2016 لتصل على التوالي ما نسبته(31%-30%) نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية.

أما القطاع الصناعي فلم يشهد أي تغير واضح في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي،إذ تتراوح نسبه المساهمة القطاع الصناعي في GDP في الجدول (5) والشكل (3) للمدة من 1990 ولغاية 2016 (3%-2%) وهذا يؤشر ضعف هذا القطاع وتراجعه وعدم قدرته في توفير المستلزمات وسد الاحتياجات المحلية بالرغم من وجود العديد من الشركات للقطاع العام وشركات القطاع الخاص، إلا أنها مازالت بعيدة عن دورها القيادي في العملية الاقتصادية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يؤشر التوجه نحو القطاع الاستخراجي وترك القطاع الصناعي دون أي اهتمام وتركيز وتفعيل دوره الحقيقي في رفع الكفاءة الإنتاجية.

أما القطاع الزراعي فقد شهد تطورات مهمة ليس بسبب التوجه نحو تحسين هذا القطاع وتنميته، ولكن الظروف التي شهدها العراق جعل هذا القطاع الوجه المهمة في سد وتلبية حاجات الناس، فمنذ عام 1990 ولغاية 1996 شكلت مساهمة القطاع الزراعي نسبة مهمة في الناتج المحلي الإجمالي،إذ تراوحت ما نسبته (8%-18%) على التوالي، وهذا الارتفاع في المساهمة نتيجة فرض الحصار الاقتصادي على العراق مما اضطر الاقتصاد العراقي للاعتماد على القطاع الزراعي ونتيجة الاهتمام والتركيز علية, ولتعود هذه النسبة بالانخفاض بعد عام 1996 نتيجة لتوقيع مع العراق مذكرة التفاهم والسماح له بتصدير النفط مرة أخرى لتنخفض وتصلنسبة المساهمة عام 2016 إلى (3.8%) وهي نسبة منخفضة تماماً عن ما يشكله القطاع الاستخراجي.

أما قطاع الخدمات فقد تأثر هو أيضاً بما شهده العراق من فرض الحصار الاقتصادي كما موضح،إذ تراوحت نسبته ما بين عام 1990-2003 على التوالي (25%-22%) لترتفع بعد ذلك نتيجة التغيرات التي شهدها العراق والتوجه نحو اقتصاد السوق والإنتاج الكبير أمام السلع والخدمات الداخلية والخارجية،إذ بلغت نسبه مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2015-2016 ما نسبته على التوالي (62%-64%)، ويعود سبب هذا الارتفاع انخفاض أسعار النفط العالمية، وبذلك انخفاض مساهمة القطاع الاستخراجي أمام القطاعات الأخرى.

وعلية نجد إن القطاع الريعي (النفطي) بدلاً من أن يعد من العوامل المهمة والأساسية في تحقيق التنمية في العراق, ولكن ثبت العكس من ذلك، إذ سبب الكثير من الإخفاقات التنموية في الاقتصاد العراقي بسبب عدم الاستغلال الأمثل لهذه الموارد الريعية، مما حال عدم القدرة على تنفيذ خطط تنموية حقيقية. كما أن ضخامة إيرادات هذه الموارد قد انعكست في ضعف الاهتمام أو حتى الاكتراث بالمليارات من العملات الأجنبية المهدورة على جوانب لا تمد للنمو لا من قريب ولا من بعيد. كما أن هذه العوائد النفطية الطائلة قد ساهمت بشكل أوبآخر بتراخي الدولة عن محاسبة المفسدين والمقصرين إلىالدرجة التي أصبح فيها الفساد العامل الأول والمعرقل لتحقيق التنمية الاقتصادية أو حتى الوصول إلى مستوى النمو والخدمات التي يحصل عليها المجتمع العراقي في العقود السابقة رغم مستواها المتواضع[16].

جدول (5) الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1990-2016 (%)

[16]- الراوي، أحمد عمر، (2016)، اقتصاديات النفط والغاز العراقي، دار العصماء، دمشق.

السنة	نسبة قطاع الاستخراج إلى GDP %	نسبة قطاع الصناعة التحويلية إلى GDP %	نسبة قطاع الزراعة إلى GDP %	نسبة قطاع الخدمات إلى GDP %	إنتاج النفط م.ب/ي
1990	63.34	3.58	8.02	25.06	2.222
1991	43.40	3.06	14.95	38.59	0.524
1992	45.20	2.80	15.27	36.73	1.052
1993	51.57	2.62	33.20	12.61	1.015
1994	53.32	1.47	19.98	25.23	1.033
1995	62.66	1.39	20.48	15.47	1.062
1996	56.53	1.00	18.41	24.06	1.148
1997	73.54	0.65	8.41	17.40	2.498
1998	68.32	0.86	10.86	19.96	2.169
1999	77.89	0.87	7.17	14.07	2.541
2000	83.10	0.91	6.62	9.37	2.601
2001	74.27	1.47	6.90	17.36	2.586
2002	70.43	1.51	8.52	19.54	2.228
2003	68.14	1.01	8.32	22.53	1.5
2004	57.68	1.75	6.90	33.67	2
2005	57.54	1.31	6.85	34.30	1.9
2006	55.21	1.53	5.80	37.46	2
2007	52.94	1.62	4.91	40.53	1.6
2008	55.24	1.67	3.81	39.28	2.287
2009	42.97	2.59	5.19	49.25	2.45
2010	45.11	2.25	5.13	47.51	2.5
2011	53.06	2.81	4.54	39.59	2.8
2012	49.80	2.70	4.10	43.40	2.94
2013	46.00	2.30	4.80	46.90	3.7
2014	43.93	1.87	4.91	49.29	3.1
2015	31.05	2.10	4.05	62.80	3.7
2016	30.00	2.00	3.80	64.20	4.2
متوسط المدة	56.00	1.84	9.33	32.83	2.20

المصدر: نسب المساهمة القطاعية في GDP, احتسبت من قبل الباحثتين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط, الجهاز المركزي الإحصائي, مديرية الحسابات القومية للسنوات 1990-2017.

وأثرت طبيعة الهيكل الإنتاجي الريعي على الهيكل التشغيلي وحجم ونوعية فرص العمل التي يولدها النمو الاقتصادي, إذ إن القطاع النفطي الذي لا تزيد حصته عن 56% كمعدل للمدة 1990-2016 من الناتج المحلي الإجمالي يستخدم أقل من 2% من إجمالي قوة العمل، في حين أن 98% من القوى العاملة يعمل في قطاعات منخفضة الإنتاجية لا تتعدى مساهمتها 30% من الناتج المحلي الإجمالي(علي، 2016: ص6).

ومن الشكل (3) يلاحظ أيضاً حالة ارتفاع مسار القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى أعلى مستوى لها عام 2000 لتعود بالتراجع نتيجة لتقلبات أسعار النفط عالمياً. ورغم هذا الانخفاض إلا انه مازال يشكل القطاع الأعلى مقارنة بالقطاعات الأخرى التي

أخذت بالارتفاع لاسيما بعد عام 2003 نتيجة تحسن في المستوى المعيشي والتوجه نحو مزيد من الخدمات, ليشكل القطاع الزراعي والصناعي القطاعات الأقل مساهمة من باقي القطاعات.

شكل (3) اختلال الهيكل الإنتاجي في العراق

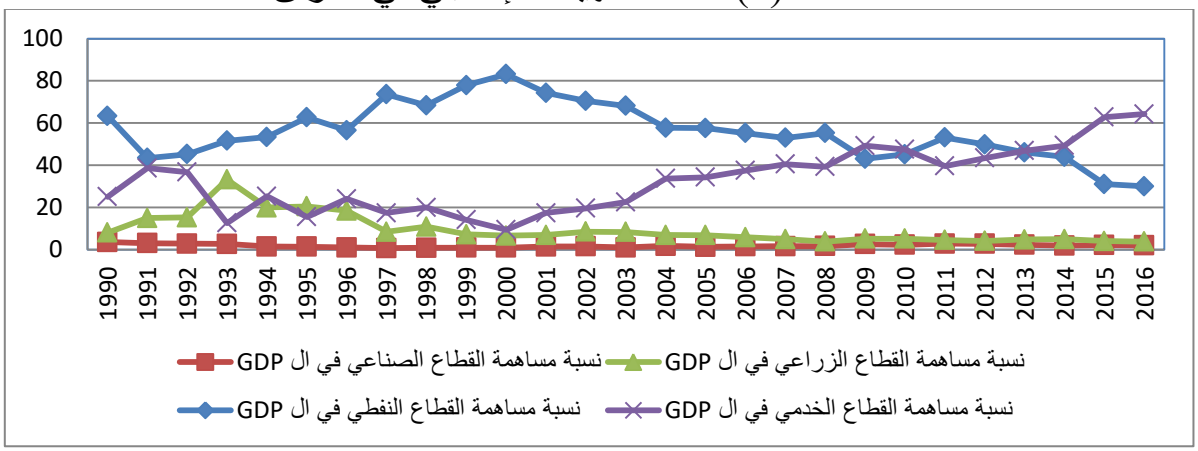

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد بيانات الجدول (3).

أما بعد عام 2003 فقد كان توجه الحكومة العراقية والاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق،إذ سعت إلى رفع سقف الإنتاج النفطي ولكي تصل الحكومة المركزية إلى مبتغاها قامت في عام 2009 بعرض معظم الحقول النفطية المكتشفة للقطاع الخاص إلى (الاستثمار الأجنبي) تحت بند (جولات التراخيص) مدة تمتد إلى 2020.(مزرا، 2013: ص18-19)، وهذا يعني اتساع الفجوة للقطاع الاستخراجي والقطاعات الأخرى والاعتماد الكلي على العائدات النفطية, وبالفعل وصل الإنتاج عام 2014 إلى 3 مليون برميل يومياً، كما موضح في الجدول (5) ومع زيادة أسعار النفط تزداد العوائد النفطية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية بسبب دخولالعملة الأجنبية للبلد، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع المستوردة، وبالتالي تهميش القطاعات الأخرى, فضلاً عن تعرض العراق إلى مخاطر تقلبات أسعار النفط العالمية، وبالتالي تعميق التبعية الاقتصادية. وهذا هو بعينة المرض الهولندي في العراق.

الفصل الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين العوائد النفطية والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL

من أجل معرفة العلاقة السببية بين أهم المتغيرات الرئيسية للبحث هي، العوائد (الايرادات) النفطية (TR) و النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) (GDP) ، ولغرض معرفة ماهية وطبيعة العلاقات لتحديد أي من هذه المتغيرات يؤثر ويتأثر وأيهما يؤثر ولا يتأثر ، لابد من الإستعانة ببعض الإختبارات القياسية المتعلقة بتحليل السلاسل الزمنية (Time Sereis)، من خلال إختبار سكون هذه السلاسل من جهة وإختبار التكامل المشترك بينهما من جهة أخرى ، وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث مبتدئين بتوصيف الأنموذج وبعرض أختبارات جذر الوحدة

والذي يستعمل لتحديد سكون (Stationary) السلاسل الزمنية ، وكذلك إختبارات التكامل المشترك (Cointegration) وبأستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews9). ونظراً لصغر حجم العينة (سنوية) للمدة (2003-2017) ، فان البحث اتجه لتحويل البيانات الى فصلية ، بالاعتماد على نفس بيانات الفصل الثاني (2003-2017) ، وذلك باستعمال طريقة دنتون **(Denton method)** لتحويل التكرارات المنخفضة (سنوية) الى تكرارات عالية (فصلية) ، باستثناء متغير السيولة ، فقد تم تحويلها الى تكرارات (شهرية) .

اولاً: اختبار السكون Stationary Test:

تُستعمل اختبارات السكون ، لمعرفة درجة تكامل متغيرات الانموذج ، والتي من خلالها يحدد اي انموذج سوف يُستعمل للكشف عن طبيعة ومدى العلاقة ، ومن خلال اختبار السكون يمكن الكشف عن سكون السلسلة عند I(0) I(1) I(2) (المستوى او الفرق الاول او الفرق الثاني) من خلال مقارنة اختبار القيم الحرجة Test critical values (القيم الجدولية) عند المستويات الثلاث (1% 5% 10%) مع احصاءة t (t-stst.) او t المحتسبة ، فاذا كانت قيمة (t-stst.) اكبر من القيم الحرجة ، دلَ ذلك على معنوية المتغير عند الرتبة المعنية ، اي تُرفض فرضية العدم وتُقبل الفرضية البديلة (السلسلة ساكنة) ، مع الاشارة الى ان القيم تؤخذ بالمطلق ، اضافة الى امكانية معرفة ذلك (السكون) من خلال قيمة (Prob.)، فعندما تكون قيمة Prob اقل من 5% يعني معنوية اي المتغير ساكن واذا اكبر من 5% غير معنوية اي المتغير غير ساكن.

الجدول 6: اختبار ديكي – فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller)

		المستوى level			الفرق الاول 1st difference		
		Intercept	Trend & Intercept	None	Intercept	Trend & Intercept	None
Prob. 5%	TR I (1)	0.310	0.963	0.7275	0.006	0.007	0.0006
	GDP I(1)	0.968	0.914	0.9175	0.021	0.030	0.0031

- من عمل الباحثتين ، بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

يوضح الجدول **(6)** ان متغير الايرادات النفطية ومتغير الناتج المحلي الاجمالي ساكنين عند الفرق الاول I(1) ، فالبنسبة الايرادات النفطية (TR) فانه ساكن عند الحد (Intercept) و حد واتجاه (Trend & Intercept) عند مستوى 1% ، اي ان قيمة (Prob.) اصغر من مستوى معنوية 1%، اما متغير الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ، فانه ساكن عند الحد (Intercept) و حد واتجاه (Trend & Intercept) عند مستوى 5% ، اي ان قيمة (Prob.) اصغر من مستوى معنوية 5%. ونظراً لصغر حجم العينة وسكون المتغيرين عند الفرق الاول I (1) ، فبالامكان استخدام انموذج (ARDL) ، اذ ان انموذج اختبار حدود ARDL هو أكثر ملاءمة ويوفر نتائج أفضل من طرق التكامل المشترك متعددة المتغيرات في حالة خصائص العينة

الصغيرة[17]. مقارنة بالطرق المتبعة لاختبار التكامل المشترك مثل آنجل-كرانجر (Angle-Granger 1987) او اختبار جوهانسن (Johansen co-integration Test)[18].

ثانياً:تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي

GDP=f(TR)

يستعمل ARDL اختبار الحدود (F-Bound test) للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، وهي الخطوة الاولى في هذا الانموذج . يوضح الجدول نتائج هذا الاختبار .

اسفرت نتائج الجدول (7) ، ان قيمة احصائية F (F المحتسبة) اعلى من الحد الاعلى (1) I عند مستوى معنوية 5%، وهو مايعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرين ، وبالتالي ترفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين) وتُقبل الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك) ، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الاجل على الاقل باتجاه واحد بين المتغيرين.

الجدول 7: اختبار الحدود (F – Bound test) للتكامل المشترك

ARDL Bounds Test Sample: 2006Q4 2017Q4 Included observations: 45				
Null Hypothesis: No long-run relationships exist				
Test Statistic	Value	k		
F-statistic	4.379616	1		
Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
10%	3.02	3.51		
5%	3.62	4.16		
2.5%	4.18	4.79		
1%	4.94	5.58		

من عمل الباحثتين ، بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

[17] - Fatukasi Bayo, Olorunleke Gabriel Kola, Olajide Gbenga F. & Alimi R. Santos Bounds (2015) ‘‘Testing Approaches to the Analysis of Macroeconomic Relationships in Nigeria’’ ***European Journal of Business and Management*** Vol.7, No.8, 2015,P27.

[18]-ادريوش، محمد دحماني و عبد القادر، ناصور (2013) **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014** ، ابحاث المؤتمر الدولي ، مدارس الدكتوراه ، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013. ص16-17

3-1-3-3جودة الانموذج

لتشخيص جودة الانموذج ، هناك عدد من الاختبارات ، والتي يوضحها الجدول (8) ، لبيان احتواء او خلو الانموذج من المشاكل القياسية ، وكما يلي :

الجدول (8): اختبار جودة الانموذج (الانموذج الاول)

المعلمات	قيم الاختبار
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Prob. F Prob. Chai-Square	 0.247 0.109
Heteroskedasticity Test: ARCH Prob. F Prob. Chai-Square	 0.69 0.67
R-squared	0.999
Adjusted R-squared	0.998
Durbin-Watson stat	2.200
Durbin's h stat	1.480
F- stat. Prob.	2363.486 0.000

-من عمل الباحثتين ، بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

يبين الجدول (8) ان الانموذج لايعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي وفق اختبار (Breusch-Godfrey) ، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (Prob. F) (0.247) فضلاً عن قيمة الاحتمالية (Prob. Chai Square) (0.109) ، وكلاهما غير معنوي عند مستوى 5% ، وبالتالي تُرفض الفرضية البديلة القائلة بوجود مشكلة ارتباط تسلسلي وتُقبل بفرضية العدم (استقلال القيم عن بعضها البعض). اما اختبار مشكلة عدم التجانس (Heteroskedasticity Test) ، فانه يشير الى ان عدم معنوية الفرضية البديلة عند مستوى 5% ، وبالتالي ترفض هذه الفرضية وتُقبل فرضية العدم (عدم وجود مشكلة).ويتمتع الانموذج ايضاً بقيمة عالية لـ (R^2) والبالغة (0.999) فضلا عن قيمة (R^2) المعدلة ، كما ان اختبار (F-stst.) كانت معنوية (0.000) . وبخصوص (Durbin-Watson stat) فانه لا يجوز استعمال إحصاء (Durbin-Watson d) والبالغة (2.200) للكشف عن الارتباط التسلسلي (من الدرجة الأولى) في نماذج الانحدار (autoregressive) ، لأن قيمة d المحسوبة في هذه النماذج تميل عموماً إلى (2) . بعبارة أخرى ، إذا تم حساب الإحصائية d لمثل هذه النماذج ، فهناك تحيز متلازم ضد اكتشاف الارتباط التسلسلي (من الرتبة الأولى). وعلى الرغم من ذلك ، فإن العديد من الباحثين يحسبون القيمة d لعدم وجود أي شيء أفضل. اقترح Durbin نفسه اختبار عينة كبيرة من الارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى في نماذج الانحدار ويسمى هذا الاختبار إحصاء h [19].

[19] - Gujarati, D. N. (2004) ***Basic Econometrics***. 4th ed., New York: McGraw-Hill Companiesmm, Inc.P:503.

المعادلة التالية توضح احتساب Durbin's h stat :

بعد احتساب احصاء h (الجديدة) والبالغة قيمتها (1.48) ، وبالاعتماد على القيم الاحصائية لهذا الاختبار تبلغ (±1.96) عند مستوى معنوية 5% او (±3) عند مستوى معنوية 1% ، تبين ان القيمة المحتسبة (1.48) اقل من من القيمة الجدولية عند (±1.96) وبمستوى معنوية 5% ، وبالتالي تُقبل فرضية العدم (H_0) ، اي عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للنموذج (مستقلة عن بعضها البعض).

يبين الشكل (4) ان البواقي Residuals (حد الخطأ) كانت ساكنة عند المستوى I(0) ، اذ تؤشر الى تذبذبها حول متوسطها الصفري ، هذا يعني امكانية وجود ديناميكية (آلية) تضمن التوازن طويل الاجل من خلال آلية تصحيح الخطأ (ECM).

الشكل (4) : البواقي (حد الخطأ)

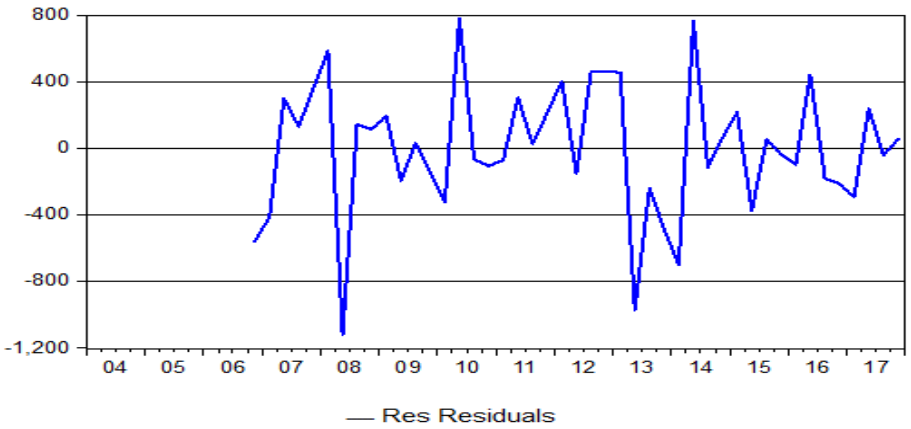

-من عمل الباحثتين ، بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

ثالثاً: تقدير العلاقة القصيرة والطويلة الاجل وفقاً لانموذج (ARDL)

بعد العمليتن السابقتين (التكامل المشترك وجودة الانموذج) ، يتم الانتقال الى بيان المقدرات القصيرة والطويلة الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ للمتغيرين ، اي بيان طبيعة ومدى العلاقة بينهما. يوضح الجدول (9) هذه المقدرات .

الجدول (9): المقدرات (قصيرة وطويلة الاجل) ومعلمة تصحيح الخطأ (الجزء A)

Short term الاجل القصير		
Variable المتغير	Coefficient المعامل	Prob. الاحتمالية
D (TR)	1.51412	0.0000
EC_{t-1}	-0.015652	0.0008
Cointeq = GDP - (1.001906*TR + 104971.7369) معادلة التكامل المشترك		
Long term الاجل الطويل **(B) الجزء**)		

$$h = \hat{\rho}\sqrt{\frac{n}{1-n\,[var\,(\hat{\alpha}_2)]}}, \hat{\rho} = \left(1 - \frac{d}{2}\right)$$ اذ ان:

n: حجم العينة.
d: دوربن واتسون المعيارية (الاعتيادية).
var $(\hat{\alpha}_2)$: تباين معامل المتغير التابع المتأخر فترة زمنية واحدة y_{t-1}

Variable المتغير	Coefficient المعامل	Prob. الاحتمالية
TR	1.001906	0.0079
C	104971.74	0.000

-من عمل الباحثتين ، بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 9)

يتضح من خلال الجدول (9) (الجزء A) ، ان هناك استجابة قصيرة الاجل طردية ومعنوية بين الايرادات النفطية والنمو الاقتصادي ، وبلغت درجة معامل المتغير المفسر (1.51412) وباحتمالية (0.000) بمعنى ان النمو الاقتصادي يتأثر طردياً بالايرادات النفطية ، اي ان ارتفاع الايرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة ، يؤدي الى زيادةالنمو الاقتصادي بمقدار (1.51412)، وهذا يعني انه قد تم اثبات فرضية البحث التي نصت على وجود علاقة ايجابية بين المتغيرين. وبخصوص معامل تصحيح الخطأ (EC_{t-1}) ، فقد بلغت قيمة معامله (-0.0156) وباحتمالية (0.0008) ، ومع وجدود هذين الشرطين (السالبية والمعنوية) ، فان الانموذج يتجه للتوازن في الاجل الطويل ، بمعنى آخر ان 1.56% من اخطاء الاجل القصير يمكن ان تصحح في واحدة الزمن (فصل) ، من اجل العودة الى الوضع التوازني طويل الاجل. بمعنى ان (4*1.56%=6.24%) فصل) من اخطاء الاجل القصير ، يمكن ان تصحح في واحدة الزمن (سنة) ، من اجل العودة الى الوضع التوازني طويل الاجل. وهذا يعني ان سرعة التعديل الى وضع التوازن بطيء جداً مما يؤكد ماحصل في (الجزء B). اذ يبين (الجزء B) وجود علاقة طويلة الاجل بين الايرادات النفطية والنمو الاقتصادي نظراً لمعنوية معامل تصحيح الخطا وبالتالي يؤكد وجود علاقة قصيرة وطويلة الامد بين الايرادات النفطية والنمو الاقتصادي ، وهو امر طبيعي ، نظراً لتأثر النمو الاقتصادي بالتغيرات التي تحدث في الايرادات النفطية.

رابعاً: استقرار انموذج ARDL المقدر

يُستعمل اختبار المجموع التراكمي للبواقي (cumulative sum of the recursive residuals) (CUSUM Test) للتحقق من استقرارية الانموذج المقدر عند مستوى 5% ، من خلال فرضية العدم التي تبين ان فرضية العدم تعني ان معلمات النموذج ساكنة ، وبالتالي مقبولة . يستعمل الشكل البياني المستخرج من برنامج (Eviews) للاسترشاد بنتائج هذا الاختبار ، وكما هو في الشكل:

الشكل (4) : المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)

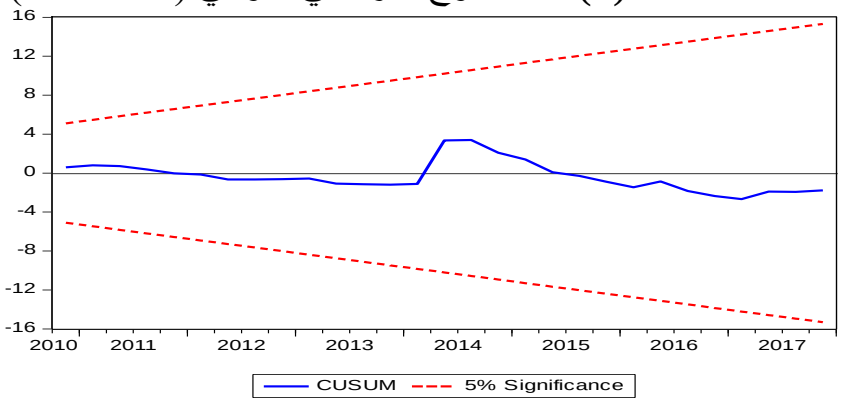

يلاحظ من خلال الشكل (4) ، ان الخط المقدر يتقلب حول القيمة الصفرية داخل الحدين الاعلى والادنى ، وهو ما ينبئ بقبول فرضية العدم ، وبالتالي استقرار معلمات الانموذج .

الأستنتاجات :

بعد اتمام الدراسة من الجانب النظري والعملي لقياس وتحليل الاثر بين العوائد النفطية والنمو الاقتصادي وتحليل البيانات الخاصة بالعراق , تم اثبات فرضية البحث وتوصلنا الى اهم الاستنتاجات والتوصيات وهي كالاتي :

1. قبول فرضية البحث القائلة بوجود علاقة ايجابية بين العوائد النفطية والنمو الاقتصادي قصيرة وطويلة الامد .
2. ان اتصاف الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاداً ريعياً أدى الى تشويه النظام الاقتصادي مما ساعد ذلك على تعميق الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد العراقي وقد اتضح ذلك من خلال تراجع اسهام قطاع الصناعة والزراعة والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي.
3. على الرغم من زيادة الايرادات النفطية لم يتم استخدامها بشكل عقلاني لمعالجة الاختلالات الهيكلية بل تم توجيه معظمها الى الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري الواجب تفعيله في الوازنات لغرض معالجة الاختلالات.
4. ان تراجع معدلات النمو في بعض البلدان انعكس اثره على اسعار النفط التي اخذت بالانخفاض والتي اثرت بدورها على الموازنة لعدة سنوات في الاقتصاد العراقي.
5. تفاقم عجز الموازنة العراقية بخاصة في عام 2017 بسبب الظروف التي مر بها العراق فضلاً عن تراجع اسعار النفط التي انعكست تأثيرها على الايرادات والنفقات العامة فبينما كانت الايرادات ما مقداره (79) ترليون دينار منها (67) ترليون دينار ايرادات نفطية، بلغ اجمالي النفقات (100) ترليون دينار مما دفع الحكومة الى البحث عن حلول لتقليص النفقات وعن منافذ اخرى عدا النفط لتمويل النفقات.
6. بعد اجراء اختبار السكون للمتغيرات المدروسة باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) توصلنا ان المتغيرات (الايرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي غير ساكنة بالمستوى وتصبح ساكن بعد اخذ الفرق الاول اي انها متكاملة من درجة الاولى I(1) .
7. وجود علاقة طويلة الاجل بين الايرادات النفطية والنمو الاقتصادي نظراً لمعنوية معامل تصحيح الخطا وبالتالي يؤكد وجود علاقة قصيرة وطويلة الامد بين الايرادات النفطية والنمو الاقتصادي ، وهو امر طبيعي ، نظراً لتأثر النمو الاقتصادي بالتغيرات التي تحدث في الايرادات النفطية
8. ان الخط المقدر يتقلب حول القيمة الصفرية داخل الحدين الاعلى والادنى ، وهو ما ينبئ بقبول فرضية العدم، وبالتالي استقرار معلمات الانموذج ARDL.

التوصيات :.

أن التصور العقلاني الرشيد هو لإستغلال الموارد الطبيعية المتاحة والتي لها ميزة نسبية في السوق العالمية، كحالة النفط في العراق، من أجل ضمان مستقبل الإجيال القادمة، من خلال توظيف الفوائض التي تدرها الصادرات النفطية من أجل تنمية وتطوير النشاطات الإنتاجية غير النفطية، كالزراعة والصناعة، وغيرها، ذلك لإنها صناعات مستديمة، اما صناعة إستخراج النفط الخام فهي ناضبة، وربما خلال عقود قليلة، فضلا عن حالة عدم التيقن في ثبات الطلب العالمي على النفط الخام، بسبب إحتمالات بروز بدائل للنفط، كمصدر للطاقة. نوجز في أدناه، أهم معالم هذا التصور أو المدخل:

1. من أجل تقليل الإعتماد على الصادرات النفطية وما تفرزه من ظاهرة ريعية، ينبغي إعتماد مدخل للتخطيط الإستراتيجي، حيث تُرسم أهداف لتوظيف نسب متزايدة من هذه العوائد في الإستثمار في النشاطات غير النفطية، وخصوصا صناعات الدون ستريم والزراعة والصناعة التحويلية والنقل والمواصلات والبناء والتشييد والخدمات المواتية لزيادة الإنتاج غير النفطي.

2. العمل على مراقبة معدلات النمو في الإستهلاك النهائي، الشخصي والحكومي، ومحاولة دعم النمو في النشاطات الإنتاجية المحلية لسد نسب مهمة من الإستهلاك المحلي، عوضا عن الإستيراد من الخارج.

3. وضع سياسات مالية ونقدية أو مصرفية للحوؤلة دون إرتفاع سعر صرف العملة الوطنية، وذلك لتجنب آثار ما يسمى بالمرض الهولندي، حيث ينبغي زيادة عرض العملة المحلية في السوق العالمية، كلما ما مال سعر صرفها الى الإرتفاع.

4. إعطاء الأولوية لسد طلب الصناعات المحلية، كصناعات الدون ستريم والطاقة والنقل وغيرها، على النفط الخام، قبل تقرير حجم الصادرات من النفط الخام للعالم الخارجي. بكلمة أخرى، يجب أن يُنظر للتصدير للخارج على إنه فقط للفائض من النفط الخام المنتج. فالصين، على سبيل المثال، تنتج ما يزيد على 3.5 مليون برميل من النفط يوميا، ولكنها لا تصدر برميلاً واحداً، بل بالعكس، فهي تستورد من النفط من العالم الخارجي بما يضاهي ويتفوق على إنتاجها المحلي منه.

المصادر :

1. الفريجي، حيدر، (2008)، الاقتصاد العراقي من معوقات التنمية إلى مقومات النهوض، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، كوبنهاكن.
2. الراوي، أحمد عمر، (2016)، اقتصاديات النفط والغاز العراقي، دار العصماء، دمشق.
3. ادريوش، محمد دحماني و عبد القادر، ناصور (2013) تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، ابحاث المؤتمر الدولي ، مدارس الدكتوراه ، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013.

4. حامد عبد المجيد دراز & د. سميرة إبراهيم أيوب – مبادئ المالية العامة -الدار الجامعة – الإسكندرية- 2003.
5. عبداللطيف مصطفى وعبدالرحمن بن سانية، انطلاق الاقتصاديات النامية: رؤية حديثة. www.digitallibrary.univ-batna.dz.
6. بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، 2008 - 2009، ص4.
7. مطانيوس حبيب، شومبيتر (جوزيف)، الموسوعة العربية، المجلد الحادي عشر. http://www.arab-ency.com
8. د. حسن لطيف الزبيدي : ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق ، مركز العراق للدراسات ،بغداد، 2012 ،ص 55.
9. فايز ابراهيم الحبيب : مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثالثة ، الرياض ، 2001 ، ص 165 .
10. منظمة الدول المصدرة للنفط : توقعات النفط العالمية 2010.
11. وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية : سبل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق ، 2014 ، ص 11.
12. صندوق النقد الدولي (IMF) .
13. الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الحسابات القومية
14. صندوق النقد الدولي ، التقرير القطري للعراق ، 2015.
15. الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الحسابات القومية للسنوات 2007 – 2018
16. الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الحسابات القومية / الجدول من عمل الباحث 2014 – 2016
17. جريدة المدى العدد 3309 – الثلاثاء ، 10 اذار 2015 متاح على الرابط http:// www.almadapaper.net/ar/news/481874
18. د.علي مرزا: تصدير المنتجات النفطية،متاح على http:// iraqeconomists.net./ar/2014/01/12 .
19. مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، www.startimes.com.
20. المعلومات متاحة على موقع منظمة اوبك . http:// www.opec.org/opec_web/en .
21. http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/852510 .
22. Fatukasi Bayo, Olorunleke Gabriel Kola, Olajide Gbenga F. & Alimi R. Santos Bounds (2015) ‘‘Testing Approaches to the Analysis of Macroeconomic Relationships in Nigeria’’ European Journal of Business and Management Vol.7, No.8, 2015.
23. Gujarati, D. N. (2004) ***Basic Econometrics***. 4th ed., New York: McGraw-Hill Companiesmm, Inc.